الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/403
25 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٧٢ (د) من جدول الأعمال

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٢	٢
ثانيا - حالة المركزين والوسائل البديلة لتمويلهما	٣ - ١١	٢
ثالثا - أنشطة المركزين	١٢ - ١٨	٤
ألف - المركز الإقليمي في أفريقيا	١٢ - ١٥	٤
باء - المركز الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٦ - ١٨	٥
رابعا - الاستنتاجات	١٩ - ٢١	٥
المرفق: بيان أدلى به السيد مارتينيز - مورسيو، ممثل أسبانيا في الاجتماع السادس والعشرين للجنة الأولى في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥		٧

071096 071096 96-25288

9625288

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٧١/٥٠ جيم المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وكانت الجمعية العامة قد طلبت في ذلك القرار من الأمين العام، ضمن أمور أخرى، أن يبحث عن سبل بديلة جديدة لتوفير الموارد المالية لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا (لومي) ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ليما)؛ وأن يواصل تقديم كل ما يلزم من دعم للمركزين الإقليميين لاضطلاعهما بولايتهما؛ وأن يضم، بقدر الإمكان، أن يظل مقر عمل مديري المركزين الإقليميين مقرا محليا بغية إنعاش أنشطة المركزين؛ وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين تقريرا عن تنفيذ القرار. والتقرير يتضمن وصفا مختصرا للحالة الإدارية والمالية للمركزين، ويقترح وسائل بديلة لتمويلهما، كما أنه يتضمن سردا دقيقا لأنشطتهما خلال الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٢ - ويرد كمرفق للتقرير بيان أدلت به اسبانيا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي واستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا ومالطة والنرويج وهنغاريا، لتعليل التصويت بعد اعتماد القرار المذكور وذلك بناء على طلب تلك البلدان. وقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية البيان وطلب إضافته كمرفق للتقرير.

ثانيا - حالة المركزين والوسائل البديلة لتمويلهما

٣ - أنشئ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا في عام ١٩٨٦، كما أنشئ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ١٩٨٨. والمركزان يعملان تحت إشراف مركز شؤون نزع السلاح التابع لإدارة الشؤون السياسية في مقر الأمم المتحدة.

٤ - وقد أكدت مكررا على أهمية تعزيز النهج الإقليمي المتبع إزاء نزع السلاح، وأود أن أنتهز الفرصة التي أتاحها تقديم هذا التقرير كي أؤكد من جديد هذا الرأي. وهذا النهج يكتسب تأييدا من الناحيتين النظرية والعملية. فالقوى والكيانات الإقليمية بدأت تشهد الفوائد التي تعود من تحمل المزيد من المسؤولية إزاء المحافظة على الأمن في مناطقها. وأنا لا أزال مقتنعا بأن المراكز الإقليمية يمكنها، اذا زودت بما يكفي من تمويل وموظفين، أن تكون مؤسسات خلاقة للتعاون الإقليمي الذي يهدف إلى إيجاد مناخ لتعزيز السلام والتنمية المستدامين. ومن الممكن أن تسهم تلك المراكز في الجهود المبذولة لنزع السلاح على المستوى

الإقليمي وتعزيز تدابير بناء الثقة والشفافية، بما في ذلك النظر في وضع سجلات إقليمية للأسلحة التقليدية بناء على طلب الدول المعنية.

٥ - وعلى الرغم من مناشداتي السابقة فإن المركزين لا يزالان يفتقران إلى الموارد المالية الكافية، وهما عاجزان عن العمل بالطريقة التي كانت تقصدها الجمعية العامة. ولا تزال التبرعات المقدمة إلى مركز لومي ومركز ليما غير كافية.

٦ - ومنذ تقديم تقريري السابق عن الموضوع (A/50/380) جرى التعهد لمركز لومي بتبرعات قيمتها ٣٣٣,٣٣ ١٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي تموز/يوليه ١٩٩٦ كان مجموع المبالغ التي استلمت ١٣٣,٨٦ ٢٧ دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو مبلغ يشمل تعهدات لسنة ١٩٩٥. وأود أن أعرب عن امتناني لحكومات جنوب افريقيا والسويد وفنلندا والنرويج لما قدمته من تبرعات وللبلد المضيف لما يقدمه من دعم للمركز.

٧ - وقد جرى التعهد لمركز ليما بتبرعات قيمتها ٨٣٣,٣٣ ١١ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي تموز/يوليه ١٩٩٦ كان مجموع المبالغ التي استلمت ٧٧٦,٣٣ ٧ دولار من دولارات الولايات المتحدة وهو مبلغ يشمل تعهدات سابقة لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وأنا أود أيضا أن أعرب عن امتناني لحكومات بنما والسويد وكولومبيا والمكسيك والنرويج لما قدمته من تبرعات وللبلد المضيف لما قدمه من دعم.

٨ - والأزمة المالية التي تعاني منها الأمم المتحدة في الوقت الحالي، وما ترتب عليها من طلب اتخاذ تدابير لخفض التكاليف، جعلا من الضروري أن تجمد لفترة السنتين وظيفة مدير مركز لومي التي ظلت خالية منذ استقالة المدير الذي كان يشغلها في تموز/يوليه ١٩٩٢. ولهذا فإن مسؤولية الادارة اليومية للمركز قد تولاها موظف قائم بالأعمال (مساعد باحث). والمركز يعمل منذ ذلك الوقت بعدد قليل من الموظفين المحليين من فئة الخدمات العامة.

٩ - ومع الأسف الشديد فإنني قد أضطررت لتعليق نشاط مركز ليما في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٦، إلى حين إشعار آخر، وذلك لأن الأموال لم تكن كافية لتغطية تكاليف مرتب الموظف الوحيد الذي يعمل في المركز والأنشطة التشغيلية المخططة للنصف الثاني من عام ١٩٩٦. ومنذ آب/أغسطس ١٩٩٣، يتولى مسؤولية المركز موظف محلي من فئة الخدمات العامة. ولم يجر تعيين أي موظف محلي آخر للدعم. والأنشطة المتعلقة بالمنطقة يجري الاضطلاع بها الآن من خلال مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

١٠ - وهناك حاجة ملحة إلى توسيع القاعدة المالية وجعلها أكثر استقرارا. وفي حالة مركز لومي، يبدو أن هذه الحالة يمكن مواجهتها من خلال الدعم الطوعي شريطة زيادة مستويات التمويل. أما أنشطة مركز ليما فإنها ستظل معلقة إلى حين ضمان توفير ما يكفي من دعم. وأنا أؤيد بقوة، وأؤكد من جديد،

المناشدات التي وجهتها الجمعية العامة إلى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد لتقديم التبرعات.

١١ - واستجابة لطلب الجمعية العامة فإنني قد قمت باستكشاف سبل بديلة لتمويل المركزين. وقد بدأت في تعزيز الصلات القائمة بين نزع السلاح والقطاعات الإنمائية في منظومة الأمم المتحدة وذلك استنادا إلى مفهوم "لا سلام بدون تنمية ولا تنمية بدون سلام". ويبدو أن هناك مجالا لدمج الوظائف التشغيلية والإدارية للمركزين في المشاريع والأنشطة التي يضطلع بها في الوقت الحالي في إطار البرامج الإنمائية للأمم المتحدة. وهناك مشاورات جارية في هذا الشأن مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسوف أقدم إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب تقريرا عن نتائج هذه المشاورات.

ثالثا - أنشطة المركزين

ألف - المركز الإقليمي في أفريقيا

١٢ - واصل المركز الاضطلاع بولايته كما ترد في قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٠ زاي المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥. وفي حين أن الأنشطة لا تزال متوقفة بسبب القيود المالية القاسية فإن المركز قد عمل أساسا على نشر المعلومات التي لها صلة بالسلام ونزع السلاح والأمن في المنطقة الأفريقية. ولا يزال المركز ينظم شهريا اجتماعات غير رسمية في مقره، حيث يمكن للزعماء السياسيين وممثلي المنظمات غير الحكومية والأكاديميين والجمهور مناقشة المسائل المتعلقة بالسلام والأمن ونزع السلاح في أفريقيا واقتراح حلول لتلك المسائل. وقد عمل المركز على توسيع نطاق توزيع النشرة التي يصدرها بلغتين وهي "The African peace Bulletin/Bulletin African de la paix" التي تركز على التطورات ذات الصلة بالسلام والأمن ونزع السلاح في أفريقيا. وقد عملت مكتبة الوثائق والمراجع التابعة للمركز على زيادة، وتنويع، مقتنياتها من خلال نظام الاستعارة فيما بين المكتبات، وهو نظام يربط المركز بعدد من المؤسسات الأكاديمية.

١٣ - وبناء على دعوة من الحكومة المضيفة فإن الموظف القائم بالأعمال قد قدم في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ عرضا بعنوان "الأمم المتحدة تواجه تحديات حفظ السلام" وذلك بمناسبة الاحتفال بمرور ٥٠ عاما على إنشاء الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى هذا فإن الموظف القائم بالأعمال قد شارك في حلقة عمل رفيعة المستوى عقدت في بيثانيا في توغو في الفترة من ١١ إلى ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦. وقد نظمت تلك الحلقة من جانب الحكومة المضيفة والمنسق المقيم للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية بمساعدة من المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورين بإيطاليا. وقد قدم عرض عن ولاية المركز الإقليمي وأنشطته. وفي ٧ أيار/مايو ١٩٩٦ شارك المركز في "يوم التأمل في التعليم والعنف والسلام" الذي نظمه المعهد القومي للعلوم التربوية التابع لجامعة بنن.

١٤ - ووفقا لولاية المركز، قدم المركز دعما موضوعيا وتنظيميا إلى الاجتماعين الوزاريين السابع والثامن للجنة الاستشارية الدائمة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بمسائل الأمن في أفريقيا الوسطى اللذين عقدا، على الترتيب، برازافيل في الفترة من ٢٨ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وفي ياوندي في الفترة من ١٥ إلى ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

١٥ - وواصل المركز توسيع نطاق اتصالاته وتعاونه مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، ومع مؤسسات البحوث والمؤسسات الأكاديمية، وذلك من أجل تعزيز أهدافه. وقد جرى تزويد زوار المعهد، ومن بينهم موظفون كبار من الدول الأعضاء ومن مؤسسات أكاديمية ومؤسسات بحوث، وكذلك طلاب وأعضاء من الجمهور، بمعلومات عن المسائل المتعلقة بالسلام ونزع السلاح.

باء - المركز الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٦ - على الرغم من أن القيود المالية القاسية قد أثرت تأثيرا سلبيا على عمل المركز فإنه قد تمكن من القيام حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بتنفيذ الأنشطة التالية وفقا للولاية الواردة في القرار ٦٠/٤١ ياء المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦.

١٧ - وأصدر المركز أربعة أعداد من النشرة التي يصدرها باللغة الأسبانية، ووزع، بانتظام، منشورات من إعداده أو من إعداد المكاتب الأخرى التابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء المنطقة عن نزع السلاح والأمن. ولا يزال الباحثون والطلاب يستخدمون مكتبة المراجع التابعة للمركز.

١٨ - وتعاون المركز مع مركز الإعلام التابع للأمم المتحدة في ليما في تنظيم، وعقد، بعض المناسبات الخاصة المتعلقة بالاحتفال بأسبوع نزع السلاح في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ والاحتفال بمرور ٥٠ عاما على إنشاء الأمم المتحدة. وقد نظم المركز معرضا للملصقات والصور الفوتوغرافية والمنشورات وأفلام الفيديو التي تصدرها الأمم المتحدة والتي لها صلة بنزع السلاح وذلك في سان إيزيدرو؛ كما نظم مسابقة فنية في نفس البلدية للأطفال الذين هم في سن المدارس؛ وعقد في جامعة ليما مؤتمرا عن موضوع "الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين: دور جديد وتحديات جديدة".

رابعا - الاستنتاجات

١٩ - إن لدي شعورا قويا بأن ولايات المركزين، كما حددتها الجمعية العامة على مدى العقد الماضي، لا تزال صحيحة، بل أن أهميتها قد زادت اليوم بالنظر إلى أن السلم والأمن في أفريقيا يتعرضان لتهديدات متزايدة وإلى الحاجة لإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون في مجال الأمن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن الممكن أن يلعب المركز دورا مفيدا في دعم المبادرات المتعددة لمنع النزاعات وحلها والحد من التسلح ونزع السلاح وبناء الثقة في منطقة كل من المركزين.

٢٠ - ومن الممكن استعراض أنشطة المركزين وتوسيع نطاقها ومواءمتها لمواجهة التحديات الراهنة وذلك شريطة أن تكفل موارد جديدة. وبدون وجود قاعدة كافية ومستقرة للموارد فإن بقاء المركزين وقيامهما بوظائفهما بفعالية في المستقبل سيتعرضان لتهديد شديد. ولا يزال نقص التمويل يجعل من الصعب المحافظة على المركزين.

٢١ - وأنا أود أن أناشد من جديد، بقوة، الدول الأعضاء، وكذلك المنظمات والمؤسسات الدولية والوطنية، أن تقدم تبرعات ملموسة إلى المركزين من أجل تنشيطهما وكفالة قيامهما بوظائفهما على نحو يتسم بالفعالية.

المرفق

بيان أدلى به السيد مارتينيز - مورسيو، ممثل اسبانيا في الاجتماع السادس والعشرين للجنة الأولى في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥

"أتكلم لأعبر عن موقف الاتحاد الأوروبي بشأن مشروع القرار A/C.1/50/L.24 المعنون "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا. ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، الذي اعتمد للتو دون تصويت[أ]. وأتكلم أيضا باسم البلدان التالية: استونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا ومالطة والنرويج وهنغاريا.

"وما فتئت بلداننا تؤمن بأن جهود نزع السلاح الإقليمية ما زالت هامة. وبالتالي فإننا نأسف للإشارة إلى أن مركزي الأمم المتحدة الإقليميين في لومي وليما لم يتمكنا من الاضطلاع بأنشطة هامة بسبب نقص الموارد، التي ينبغي أن تتوفر من خلال الإسهامات الطوعية.

"ومما يؤسف له أن هذا استمرار لوتيرة رأيناها طوال عدد من السنوات. ومشروع القرار لا يجسد هذه الحقائق ولا يأخذ في الاعتبار تقرير الأمين العام لهذا العام[ب]، الذي يوضح أن نقص الموارد قد يؤدي إلى إقفال المركزين.

"ومن وجهة نظرنا لن يكون مسلكا ينم عن المسؤولية أن تتجاهل اللجنة الأولى الظروف المالية الخطيرة التي تواجه الأمم المتحدة، وهي التي قام الأمين العام، وبحق، باسترعاء انتباهنا إليها. فنحن لا نشعر أن بإمكاننا إدارة ظهورنا للواقع بعد اليوم. فإذا لم يتسن، بالرغم من جهودنا المتجددة كل عام، ضمان التمويل من التبرعات التي تمكن المراكز من الاضطلاع بأعمال موضوعية، فإننا عندئذ سنتفق مع وجهة نظر الأمين العام بأن المراكز ينبغي إغلاقها وينبغي الاضطلاع بالأنشطة من مقر الأمم المتحدة. وبالتالي ينبغي إعادة النظر في النهج الذي يتبع تجاه مشروع قرار في العام المقبل، في ضوء هذه الظروف.

(أ) اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار فيما بعد، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، باعتباره القرار ٧١/٥٠ جيم.

(ب) A/50/380.

"وأود أن أضيف أن وفودنا، التزاما منها بنفس المبادئ، انضمت إلى توافق الآراء حول مشروع القرار A/C.1/50/L.31/Rev.1، المعنون "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ". وهذا المركز يجتذب منسوبا من المـــوارد الطوعية يكفي لتمكينه مـــن الاضطلاع بعمله القيم. وأطلب إرفاق نص تعليل التصويت هذا بتقرير الأمين العام في السنة المقبلة عن هذه المراكز".

- - - - -